وفي الكلاب ضمران اسم كلب النابغة وكساب اسم كلبة للبيد **النوع الثالث** في اعلام غير المالوف من الحيوانات وهو علم الجنس واما
حكم لها بالعلمية لان العرب عاملتها معاملة الاعلام في اربعة امور في امتناع
دخول الالف واللام عليها وفي امتناع اضافتها وفي نصب الحال عنها كقولك
هذا اسامة مقبلا وذلك ثعالة موليا وفي امتناع صرفها عند وجود علتين
فيها وفي تحقيق علميتها اربعة اقوال احدها لابي سعيد وبه قال ابن بابشاذ
وابن يعيش لانه موضوع على الجنس باسره بمنزلة تعريف الجنس باللام في كثرة
الدينار والدرهم فانه اشارة الى ما ثبت في العقول معرفته وبصيرة وضعه على
اشخاص الجنس كوضع زيد وعليان على اشخاصهما ولذلك يقال ثعالة يقرن اسامة
اي اشخاص هذا الجنس يقدم من اشخاص هذا الجنس وانما لم يحتاجوا في هذا النوع
الى تعيين الشخص بمنزلة الاعلام السابقة يحتاج الى تعيين افرادها لان كل فرد
من افرادها يختص بحكم لا يشاركه فيه غيره ولا يقوم غيره مقامه فيما يطلب منه
من معاملة او استعانة او غير ذلك واما افراد انواع الوحوش والحشرات
فلا يطلب منها ذلك فلذلك لم يحتج الى تعيين افرادها ووضع اللفظ علما على جميع
افراد النوع لاشتراكها في حكم واحد قال ابن يعيش يعرفها لفظي وهي في
المعنى نكرات لان اللفظ وان اطلق على الجنس فقد يطلق على افراده ولا يخص
شخصا بعينه وعلى هذا فيخرج عن حد العلم والقول الثاني لابن الحاجب
رحمه الله انها موضوعة للحقايق المتحدة في الذهن بمنزلة التعريف باللام للمعهود
في الذهن نحو اكلت الخبز وشربت الماء لا لاطلاق افراد الجنس وعدم تعلق المعهود
الوجودي واذا كانت موضوعة على الحقيقة المعقولة المتحدة في الذهن فاذا
اطلقت على الواحد في الوجود فلا بد من القصد الى الحقيقة وصح اطلاقه فهو
على الواحد في الوجود لوجود الحقيقة المقصودة فيكون التعدد باعتبار
الوجود لا باعتبار الوضع لانه يلزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود

التعدد فان قيل الحقيقة الذهنية مغايرة للوجود فاذا اطلق على
الواحد في الوجود فقد اطلق على غير ما وضع له قلنا وان حصل التغاير
بذلك بين الحقايق الا انه بمنزلة المتواطي الواقع على حقايق مختلفة بمعنى واحد
كالحيوان الذي يشترك فيه حقايق المتواطي المختلفة فكذلك ها هنا يشترك
الذهني والوجودي في الحقيقة وان كان الوجودي مغايرا للذهني والفرق بين
اسد واسامة ان اسدا موضوع لكل فرد من افراد النوع على طريق البدل فالتعدد
فيه من اصل الوضع واما اسامة فانه لزم من اطلاقه على الواحد في الوجود التعدد
فالتعدد فيه ضمنا لا مقصودا بالوضع والقول الثالث
انه لما يتعلق بوضعه غرض صحيح بل الواحد من جفاة العرب اذا رفع طرفه
على وحشي عجيب او طير غريب اطلق عليه اسما يشتقه من خلقته
او من فعله ووضعه عليها فاذا وقع بصره مرة اخرى على مثل ذلك الفرد
اطلق عليه ذلك الاسم باعتبار شخصه ولا يتوقف على تصور ان هذا الموجود
هو المسمى اولا او غيره فصارت مشخصات كل نوع متدرجة تحت الاول حتى
يكون نسبة ذلك اللفظ الى جميع الاشخاص تحته مثل نسبة زيد الى الاشخاص
المسمين به وعلى هذا فاذا اطلق على الواحد فقد اطلق على ما وضع له واذا اطلق
على الجميع فلا بد من ارتكاب المجاز لان الوضع الاول للاطلاق وان وضع اللفظ عليه
اولا مرة ثانية وثالثة بحسب اشخاصه من غير تصور ان الثاني والثالث
هو الاول او غيره والقول الرابع قلنا ان لفظ علم الجنس موضوع
على القدر المشترك بين الحقيقة الذهنية والوجودية فان لفظ اسامة مثلا
يدل على الحيوان المفترس عريض الاعالي فالافتراس وعرض الاعالي مشترك بين
الذهني والوجودي فاذا اطلق على الواحد في الوجود فقد اطلق على ما وضع
له لوجود القدر المشترك وهو الافتراس وعرض الاعالي ويلزم من اخراجه
الى الوجود التعدد فيكون التعدد من اللوازم لا مقصودا بالوضع بخلاف

Copyright King Saud University